العلاقات الصينية الأفريقية: الفرص والتحديات

مقدمة:

للعلاقات الصينية – الإفريقية تاريخ طويل من التواصل يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية. وزاد من قوة العلاقات الصينية الإفريقية ما تقدمت به الصين من دعم لحركات تقويض الاستعمار والاستقلال السياسي في الدول النامية، بما في ذلك إفريقيا. أضف إلى ذلك الاهداف المشتركة التي جمعت الصين مع العديد من الدول الأفريقية تحت مظلة حركة عدم الانحياز أثناء الحرب الباردة. وما زالت العلاقات الصينية الإفريقية المعاصرة مميزة، بسبب أتساعها وعمقها وتعدد قطاعات التعاون ومستويات العلاقة التي تتسم بهيكلية متينة، حيث يستمر نسق العلاقات الصينية الإفريقية في التطوّر بدافع من الضغوطات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، وطموحات الصين و رغبتها في لعب الدور الذي يليق بها في السياسة الدولية.

وقد شهدت العلاقات الصينية – الإفريقية في العقد الأخير من القرن العشرين قفزة كبيرة، إثر الانفتاح المتزايد للصين المصحوب بدعم تنموي واجتماعي للقارة السمراء من جهة، وتطلع الجانب الإفريقي للبحث عن شراكة مريحة بعيداً عن الدول الأوربية ذات الطابع الاستعماري القديم من جهة أخرى.و تعد العلاقات الصينية الإفريقية من العلاقات المتميزة ويتضح ذلك من تطوّر أوجه التعاون بين الصين والقارة الأفريقية في مجالات عديدة كالسياسة والاقتصاد والثقافة. وهو ما ساعد على نمو فكرة تأسيس المنتدى الصيني الأفريقي للتعاون عام 2000. وأستمر التعاون الصيني الأفريقي خلال أكثر من 60 عاماً يلبي الاحتياجات الأساسية للتعاون الشامل، لتصل الصداقة بين الصين وأفريقيا الى مرحلة قريبة من الشراكة الاستراتيجية مع بعض الدول الإفريقية. حيث أصبح هذا التعاون يمثّل، لدى العديد من الخبراء، نموذجا للتعاون جنوب-جنوب.

وتعززت العلاقات التجارية والاستثمارية بين بيكين والدول الإفريقية في الفترة الأخيرة، فأصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا، حيث سجلت التجارة الصينية مع أفريقيا نمواً سريعاً منذ عام 2000. فارتفعت بنسبة 14% سنويا، لتصل الى 248 مليار دولار أمريكي عام 2017. و تم تسجيل انخفاض في حجم

التبادل التجاري بسبب جائحة كورونا في عام 2018 ليصل لنحو 204.2 مليار دولار ، و في عام 2019 192 مليار دولار ، و في عام 2020 بلغ 176 مليار دولار، لكنه انتعش عام 2021 ليصل لنحو 254 مليار دولار. واستمرت زيادة حجم التبادل التجاري في عام 2022 ليصل إلى 281 مليار دولار، وواصل الارتفاع ليصل إلى نحو 282.1 في العام 2023 بزيادة 1.5%. وحسب تقرير وزارة التجارة والصناعة الصينية، بلغ الاستثمار الصيني المباشر في أفريقيا في العام 2024 نحو 4.2 مليار دولار في نهاية العام 2023.

واستغلّت الصين انتشار جائحة كوفيد- 19 في جميع أنحاء العالم، لتثبّت مكانتها في افريقيا من خلال تبرّع الحكومة والشركات الصينية بإمدادات طبية هائلة لحوالي 50 دولة ومنظمة أفريقية. وقد ساعدت تلك التبرعات في التخفيف من حدة نقص الإمدادات الطبية في القارة لمواجهة الوباء. كما تدفقت من الصين مساعدات مالية بقيمة 280 مليون دولار لدعم عدّة دول من القارة الأفريقية لمجابهة جائحة كورونا.

المحور الأول: نبذة عن العلاقات الصينية الإفريقية:

تعد القارة الإفريقية مستودعاً للموارد الأولية التي يحتاجها الغرب لصناعته أهّلها ذلك لأن تكون مجال للتنافس الدولي بين القوى الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى اللاعبين الدوليين الجدد مثل الصين والهند. وبدأ التنافس على إفريقيا منذ الاستعمار الأوربي الذي اجتاح القارة إثر مؤتمر برلين في العام 1884. فاستعمرت مساحة تقدر بـ 93% من جملة الأراضي الإفريقية، وخلال تلك الحقبة التاريخية مارست هذه القوى جملة من السياسات الاستعمارية التقليدية ارتكزت على استنزاف موارد الدول المستعمرة، وسياسات أخرى مرتبطة بالدين والقوانين والثقافة كالتبشير المسيحي وسياسة المناطق المغلقة وفرض الثقافة الغربية وغيرها.

ومع بداية القرن الـ 21 ومن أجل ترسيخ وتطوير علاقات التعاون الصيني – الإفريقي القائمة، وإقامة نظام دولي وسياسي واقتصادي جديد، أنشأت الصين وافريقيا منتدى التعاون الصيني – الإفريقي عام 2000. وكانت مصر من أوّل الدول الأفريقية التي تشاورت مع الصين لإنشاء المنتدى الذي يعقد كل ثلاث سنوات في الصين او في إحدى الدول الأفريقية بالتناوب. ويعد المنتدى آلية تشاور وحوار جماعي بين الصين والدول الإفريقية، وهو الأول من نوعه في تاريخ العلاقات الصينية – الإفريقية، وكخطوة كبرى موجهة للمستقبل يقوم بها الجانبان في سياق التعاون جنوب- جنوب؛ للسعي إلى التنمية المشتركة. وهو كذلك فرصة جيدة للشراكة المفيدة للجانبين، والذي سيعود بالنفع على أفريقيا باعتبار أن الاقتصاد الصيني من أكبر اقتصاديات العالم نمواً.

ويسعى المنتدى كذلك إلى تطوير التعاون في مجال التنمية المجتمعية وخاصة في المجال الصحي. وتبرز وثيقة عام 2006م بعنوان (سياسة الصين الأفريقية) الدور الصيني في المجال الاجتماعي والصحي، فهي تتضمن إرسال المساعدات الطبية والأدوية للدول الأفريقية والمساعدة في تحسين جودة البنية التحتية وتدريب العاملين في المجال الطبي، والتعاون للوقاية والعلاج من الأمراض المعدية مثل نقص المناعة والإيدز والملاريا. ومن نتائج هذا المنتدى إعلان الصين في عام 2015م عن عشر خطط لمساعدة القارة على تسريع التصنيع والتحديث الزراعي. وتم إنشاء صندوق بقيمة 10 مليارات دولار بغرض زيادة قدرة الانتاج في أفريقيا.

وتم تدشين منطقة التجارة الحرة في جيبوتي كمنصة لتنفيذ استراتيجية (الخروج) للشركات الصينية وستسهم في حل بعض المشكلات التجارية مثل انعدام كفاءة التخليص الجمركي والخدمات اللوجستية البطيئة والإجراءات الإدارية المعقدة.

كما تم الاعلان عن مبادرة (الحزام والطريق) في عام 2013م للربط بين الصين واسيا وأوروبا وأفريقيا، وتهدف لتطوير البني التحتية للبلاد المشمولة بالمبادرة. وتتضمن مد لشبكات الطاقة والغاز والكهرباء، و إزالة العقبات للوصول إلى حرية تنقّل السلع والخدمات والبشر تمهيداً لإزالة التعريفة الجمركية بين الدول مع مطلع عام 2050. وتحقق هذه المبادرة كذلك فوائد لكل الأطراف، وستعزز النفاذ السياسي والاقتصادي الصيني لثلاثة قارات. كما ستستفيد القارة الافريقية من المشروعات التنموية خاصة المرتبطة بالبنية التحتية ضمن المبادرة.

منذ ذلك التاريخ شهد التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الصين وأفريقيا نمواً متسارعاً، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري الإجمالي بينهما من نحو مليار دولار أمريكي في عام 1980، إلى ما يزيد عن 10 مليار دولار في عام 2000، ثم أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا في عام 2010، وتزايد حجم التبادل التجاري ليبلغ ما يقرب 115 مليار دولار، بزيادة قدرها 43.5% بالمقارنة مع 2009. وواصل ارتفاعه إلى 166.3 مليار دولار في عام 2011، أما بالنسبة لعام 2012م فقد وصل حجم التبادل التجاري 198.49 مليار دولار بزيادة 19.3 % على 2011. واستمر في الارتفاع ليصل إلى نحو 248 مليار دولار عام 2017 بدلاً من 215 مليار دولار عام 2014. ثم أنخفض حجم التبادل التجاري في عام 2018 ليصل نحو 204.2 مليار دولار وواصل الانخفاض في عام 2019م ليصل نحو 192 مليار دولار، أيضاً أنخفض حجم التبادل التجاري في عام 2020 ليصل نحو 176 مليار دولار، حيث تأثّر بالتحديات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا. ومع ذلك، شهد في عام 2021، انتعاشاً ليصل حجم التبادل التجاري 254 مليار دولار، وأستمر النمو في عام 2022م ليصل إلى 281 مليار دولار. و في عام 2023 أستمر التبادل التجاري في الارتفاع بنسبة 1.5% ليصل إلى 282.1 مليار دولار، وفي عام 2023 بلغت قيمة واردات الصين من أفريقيا 109 مليار دولار، بانخفاض 12.4% على اساس

سنوي ، بينما واصلت قيمة صادراتها إلى الأخيرة 173 مليار دولار ، بزيادة 15.4% على اساس سنوي ومازالت الصين تحافظ على وضعها كأفضل شريك تجاري لأفريقيا في عام 2023.

كما أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية التي أعلنتها أفريقيا في يناير 2021، ستربط بين الدول الأكثر ثراءً وفقراً في المنطقة ، و ستعزز نمو سلاسل القيمة وتضع الأسس لزيادة التجارة الدولية . لذا فمن المتوقع أن يتم تعزيز العلاقات التجارية القوية الحالية التي تتمتع بها الدول الأفريقية بالفعل مع الصين والشركاء التجاريين الرئيسين الأخرين للقارة.

و تكتسب منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أهمية كبيرة في السياسات التجارية ، حيث تفوقت الصين على الولايات المتحدة كشريك تجاري لأفريقيا جنوب الصحراء بعد الأزمة المالية في عام 2008 ، مما أدى إلى زيادة حصة الصين في إجمالي تجارة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، حيث زاد إجمالي تجارة الصين مع دول جنوب الصحراء من 4% في عام 2001 إلى 25.6% في عام 2020 ليصل إجمالي حجم التجارة 137.8 مليار دولار، وفي عام 2021 ارتفع حجم التجارة إلى حوالى 187 مليار دولار، و واصل حجم التجارة في الارتفاع ليصل نحو 200 مليار دولار في عام 2022 ، واستمرت العلاقات التجارية في التحسن ليصل حجم التجارة نحو 210 مليار دولار في عام 2023 مع دول أفريقيا جنوب الصحراء . بينما انخفضت خلال نفس الفترة حصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من إجمالي تجارة أفريقيا جنوب الصحراء من 30.3% إلى 22.3% ومن 15.5% إلى 5.6% على التوالي.

وقد أصبحت الصين تمثّل من 15 إلى 16% من صادرات أفريقيا جنوب الصحراء، وما بين 14 إلى 21% من واردات المنطقة. و تأتي أكثر واردات الصين الإفريقية من انغولا، وجنوب افريقيا ، و الكنغو الديمقراطية، بينما نجد أن أكثر الدول الافريقية استيرادا من الصين هي جنوب أفريقيا ، و نيجيريا، ومصر.

فمن أهم دوافع الصين للتفاعل والمشاركة مع إفريقيا هو العامل " الاقتصادي"، ولذلك فإن الصين تنظر إلى إفريقيا على أنها عنصر مركزي في مشروع استدامة نمو اقتصادها وتطويره على المدى البعيد. وتعدّ إفريقيا مصدر مهم لتزويد الصين بحاجاتها المتزايدة من الموارد الطبيعية. وهي من الأسواق الهامة للتجارة والاستثمارات الصينية، وذلك للكثافة السكانية المتزايدة في إفريقيا وقوتها الشرائية، والحاجة الماسة لوجود بنية تحتية اجتماعية واقتصادية. ومن أهم أسباب إقبال الدول الإفريقية على تطوير علاقاتها مع الصين يمكن ذكر ما يلي:

1. منهج الصين القائم على عدم إملاء الشروط السياسية وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للبلدان الإفريقية.

2. وعد الصين بشراكة تحقق مكاسب للجميع، وعزمها على الاستثمار في البنية التحتية ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا. ويدل تعهد الصين بالاستثمار في هذا المجال على أنها تستجيب لاحتياجات الدول الإفريقية التنموية.

3. اعتماد الصين لمنهج فريد في تقديم المعونات التنموية والتمويل، حيث تمزج بين المنح الخاصة، والقروض الخالية من الفوائد، والقروض التفضيلية لتمويل وبناء منشآت البنية التحتية وتجهيزات الاتصالات، ودعم القدرات في مجال الزراعة والتعدين.

المحور الثاني: الاستراتيجية الصينية في التعامل مع الدول الإفريقية:

لتعزيز وجودها الاقتصادي والتجاري بالقارة الأفريقية، أطلقت الصين الكثير من المبادرات التجارية والاقتصادية مع المجتمع الأفريقي، من بينها استراتيجية للتنمية في أفريقيا عام 2001، وخطة عمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا عام 2007، وخطة تنمية البنية التحتية في أفريقيا عام 2013، ودعم رؤية أفريقيا 2063.

وتختلف استراتيجية التعامل الصيني مع الدول الافريقية من بلد لآخر. فهي تعتمد على استراتيجيات تتناسب مع الأولويات التنموية لكل بلد. كما يختلف النهج الذي تتبناه افي التعامل مع أفريقيا عن النهج الذي تتبناه القوى العالمية الكبرى الأخرى. فهي تركّز على الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل أنغولا والكنغو الديمقراطية أين تقوم بتطوير البنية التحتية مقابل الحصول على استغلال حقول استخراج هذه الموارد. لكنها لم تنس بقية الدول الإفريقية الأخرى حيث طوّرت معها علاقات تجارية واستثمارية في عديد المجالات مع دول مثل دولتي كينيا وجنوب إفريقيا. كما أنشأت مناطق اقتصادية حرّة حول الموانئ والمناطق اللوجستية لتعزيز التجارة الثنائية.

وطوّرت بيكين الشراكات الاستراتيجية مع عدّة دول إفريقية ضمن مبادرة " الحزام والطريق". وتجد هذه البلدان، في المقابل الدعم السياسي والمالي لتنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. ففي زيمبابوي، كانت الصين داعمة لحكومة " روبرت موغابي " لفترة طويلة.

وتقدم الصين كذلك هبات وقروض ميسّرة، لتطوير البنية التحتية في عدّة دول إفريقية مع اشتراط تنفيذ شركاتها للمشاريع المموّلة من قبلها.

وتتميّز استراتيجية الصين في التعامل مع إفريقيا بالبراغماتية والواقعية المدروسة. فهي وظّفت العلاقات التاريخية والثقافية التي تربطها مع بعض الدول فجعلت منها رؤوس جسور لبسط نفوذها في مناطق إفريقية عديدة.

وتأقلمت بيكين مع التنوع الثقافي الإفريقي لتعتمد مقاربات تتناسب مع الواقع وتحترم خصوصية كل دولة. فأفريقيا التي تضم عدداً كبيراً من الأعراق واللغات والثقافات المختلفة، هي في حاجة لمعاملة تأخذ بعين الاعتبار هذا الاختلاف. كما راعت الاستراتيجية الصينية في التعامل مع إفريقيا التاريخ الاستعماري لهذه القارة، فمعظم الدول الأفريقية كانت مستعمرات أوروبية حتى منتصف القرن العشرين مما خلق لها مشاكل وصراعات حدودية وسياسية بالإضافة للفقر والبطالة والبنية التحتية الضعيفة.

ويختلف النهج الذي تتبناه بيكين مع نهج القوى العالمية الكبرى الأخرى. فهذا النهج يقوم على عدم إملاء الشروط السياسية واعتماد مقاربة تفاعلية تهتم أساسا بمقومات التعاون الاقتصادي وواقع الدول الافريقية، والتركيز بشكل كبير على تطوير البنية التحتية في إفريقيا، مثل بناء الطرق والجسور والموانئ والسكك الحديدية. ولقي هذا النهج قبولاً لدى القادة الأفارقة لعدة أسباب منها هو تاريخ الاستعمار ورغبة إفريقيا في التخلّص من هيمنة الغرب.

فنهج الدول الغربية يفرض اعتماد النظام الديمقراطي التفويضي. والقوى الغربية غالباً ما تربط المساعدات بشروط تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية والحكم الرشيد، والديمقراطية، وحقوق الإنسان. وتميل بعض القوى العالمية الأخرى إلى تقديم دعم مالي من خلال المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع اشتراط اعتماد سياسة ليبرالية تتيح التجارة الحرة والقيام بإصلاحات اقتصادية.

ومن جهة أخرى، أدّى النهج الذي اعتمدته الصين في أفريقيا إلى تشكيل تحالفات وشراكات أسهمت في مواجهة المنافسة الغربية والمعارضة الداخلية. ومن بين أهمّ الدول المتحالفة مع الصين استراتيجياً والتي انتفعت باستثمارات ضخمة في البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية الأخرى، يمكن ذكر أثيوبيا وكينيا وأنغولا وجنوب إفريقيا.

واستعملت بيكين أيضاً المنتديات الدولية لتعزز التعاون من خلال منتديات مثل "منتدى التعاون الصيني الإفريقي " الذي يوفر منصة لتعزيز مكانتها في افريقيا من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية. وتسوّق الصين خلال هذه المنتديات لنهجها السياسي في علاقاتها مع إفريقيا و تتعهّد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية مما ثبّت مكانها في القارة السمراء حيث ترى العديد من الدول الإفريقية في هذا النهج احتراماً لسيادتها.

وللتصدّي لمنافسة الدول الغربية والضغوطات التي تمارسها على المسؤولين في الدول الافريقية، اعتمدت بيكين على شبكة كبيرة من الصداقات داخل الحكومات الافريقية بالإضافة للاتصال المباشر مع الحكومات وأصحاب القرار للحفاظ على مصالحها في القارة الافريقية. فالقوى الغربية تشعر بالقلق من فقدان النفوذ الاقتصادي والسياسي في القارة السمراء بسبب الوجود الصيني المتزايد وهذا ما دفعها للتحرّك من أجل اقناع الدول التي ترتبط بها بضرورة التخلي على التعاون مع الغريم الصيني. كما أن هنالك دول أخرى مثل الهند واليابان تسعى أيضاً لتعزيز وجودها في إفريقيا، مما يخلق منافسة إضافية. لكن لا ترتقي هذه المنافسة إلى درجة التصادم وتبقى منافسة عادية من أجل حفظ كل طرف لمصالحه.

ويعتبر الصراع الصيني الأمريكي من أبرز الصراعات التنافسية الدولية على الموارد الطبيعية وخاصة منها اليورانيوم والمعادن الاستراتيجية مثل البوكسيت والليثيوم والبلاتين، بالإضافة إلى صراع الطاقة. ولإحباط المشروع الأمريكي الرامي لإنجاز خط سكك حديد يمتد من قلب افريقيا الى المحيط الأطلسي، سارعت الصين بالشروع في مد خط حديدي يمتد من الغرب الافريقي وصولا للمحيط الهادي.

وكانت النتيجة الموضوعية للاستراتيجية الصينية في التعامل مع افريقيا والاستثمار الضخم في تطوير البنية التحتية سيطرة بيكين على قسم هام من الموارد الطبيعية واحتلال مكانة مميّزة في القارة السمراء.

فالصين أنجزت العديد من مشروعات البنية التحتية في إفريقيا خلال العقدين الماضين، وتشمل هذه المشروعات مجالات مثل الطرق والجسور، والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات، ومحطات الطاقة. هذه الاستثمارات تهدف إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي في القارة الإفريقية. وتقدّر قاعدة بيانات القروض، "بجامعة بوسطن ". أن الصين استثمرت ما يزيد عن 170 مليار دولار موزع على حوالي 77 مشروعاً، في مشروعات البنية التحتية في إفريقيا خلال العقدين الماضين. هذه المشروعات تعتبر جزءاً من مبادرة " الحزام والطريق " التي أطلقتها الصين لتعزيز الروابط التجارية والاقتصادية مع أفريقيا ودول أخرى. وتشمل هذه المشاريع بناء مطارات جديدة وتحديث المطارات القائمة، وتوفير المعدات اللازمة لتحسين الاداء والخدمات. على سبيل المثال، تم استثمار حوالي 3.8 مليار دولار في مطار لواندا في أنغولا، و615 مليون دولار في مطار مابوتو في موزمبيق، و360 مليون دولار في مشاريع المطارات في زامبيا، و345 مليون دولار لفي مطار أديس ابابا الدولي في إثيوبيا. كما قدمت الصين قروضاً لبناء مطار جديد في إثيوبيا بقيمة 3 مليار دولار ومطار أخر في السودان بقيمة 1.4 مليار دولار.

كما ساهمت الصين في مشروع سكك حديد مومباسا – نيروبي في كينيا الذي بلغت تكلفته حوالي 3.8 مليار دولار. كما ساهمت في تنفيذ ميناء باجاميو في تنزانيا وهو من أكبر الموانئ في إفريقيا وتبلغ تكلفته حوالي 10 مليار دولار. و مثّل مشروع سد النهضة الإثيوبي العظيم فرصة لبيكين حيث ساهمت في تمويل مشروعات

البنية التحتية المرتبطة به مثل خطوط الكهرباء ومحطات التوزيع ومشروع سكك حديد يربط العاصمة الاثيوبية بميناء جيبوتي وبلغت تكلفته 4 مليار دولار .

و في العام 2020 تم بناء أكثر من سته آلاف كيلومتر من السكك الحديدية والطرق وما يقرب من عشرين ميناء وأكثر من ثمانين منشأة طاقة كبيرة وأكثر من 130 مؤسسة طبية و45 منشاء رياضة و170 مدرسة، وبلغت قيمة العقود الجديدة للمشاريع الهندسية التي وقعتها الشركات الصينية في إفريقيا 55.1 مليار دولار بزيادة 13.3%.

وتجدر الإشارة إلى تلقي نيجريا تمويلات صينية لتطوير السكك الحديدية، حيث تدعم الصين مشروعين رئيسين للسكك الحديدية أحدهما خط من لاجوس إلى كانو، والآخر عبارة عن سكك حديدية ساحلية من لاجوس إلى كالابار. كما تشير الإحصاءات إلى أن الشركات الصينية غالباً ما تقدم العروض التنافسية الأقوى في الصفقات المتعلقة بمشاريع بناء الطرق والجسور وشبكات السكك الحديدية والموانئ والسدود، والمطارات، والاتصالات السلكية، واللاسلكية.

وتتمثّل أهم الدوافع وراء سعي الصين نحو تعميق الشراكة مع الدول الأفريقية في:

1- البحث عن الموارد الطبيعية في أفريقيا:

حيث تشير التقديرات إلى أن إفريقيا تحتل المرتبة الأولى في إمدادات العالم من المواد الأوّلية بما يقارب 90% من البلاتين والكوبلت، و50% من الذهب في العالم، وثلثي المنجنيز في العالم، و35% من اليورانيوم. كما تتمتّع بحوالي 75% من مخزون معدن الكولتان في العالم، وهو معدن مهم يستخدم في الأجهزة الإلكترونية، بما فيا الهواتف المحمولة. كما تتوفّر في إفريقيا الموارد المائية الضرورية للزراعة، حيث يجرى بها 13 نهراً، و لها مخزون من مياه الأمطار والمياه الجوفية. يضاف إلى ذلك تنوع أقاليمها المناخية مما يجعلها بيئة ملائمة لزراعة العديد من المحاصيل خاصة في ظل وجود أراضي زراعية صالحة تمثل نحو 35% من مساحة القارة لا يستغل منها سوى 7% منها فقط، وبالتالي يعتبر الاستثمار في المجال الزراعي من أفضل الخيارات التي تقدمها أفريقيا لدول العالم ومنها الصين .

كما تدرك الصين الحاجة المتزايدة للموارد الطبيعية وأسواق المواد الغذائية والمنتجات الضرورية للنمو الاقتصادي المستمر ، ومن هنا بدأ التركيز على إفريقيا الغنية بالموارد ، حيث تمثل استثمارات التعدين حوالي ثلث إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين ، لرغبتها في تأمين قاعدة صلبة من المواد الخام الحيوية تعزز اقتصادها لعقود قادمة . و يعتبر التزود بالثروات الطبيعية من أهم أهداف التوجه الصيني نحو القارة الأفريقية ، وخصوصاً الطاقة ، ففي سنة 2013 أصبحت الصين ثاني أكبر دولة مستوردة للنفط

في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، فهي تستورد قرابة سبعة ملايين برميل نفط يومياً ، ويتزايد حاجتها للنفط بمعدل 30% سنوياً. وتأخذ الصين ما يقارب ثلث حاجتها من النفط من أفريقيا ، ويتوقع أن يزداد اعتمادها على استيراد النفط من القارة في السنوات القادمة ، لذلك حلت أنجولا محل السعودية كأكبر مزود للصين بالنفط على المستوى الدولي ، حيث تمدها بنحو 15% من كل وارداتها النفطية . كما أن للصين أنشطة نفطية في الجزائر ، و تشاد، و السودان ، و غينيا الاستوائية ، والكنغو ونيجيريا . و حوالي 35% من واردات الصين من النفط تستورد من قارة إفريقيا بالمقارنة بحوالي 50% من إجمالي ما يصلها من منطقة الشرق الأوسط.

كما عملت الصين على شراء حصص كبيرة من شركات النفط في منطقة دلتا النيجر ، ففي عام 2007 أعلنت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية شراءها حصة نسبتها 45% من حقل نفط وغاز في نيجيريا . وقد أشارت بعض الدراسات في مجال الطاقة إلى أن الاستهلاك الصيني للنفط من المتوقع أن يرتفع في الأمد القريب إلى الضعفين ، من نحو 4.2 مليون برميل يومياً من النفط إلى نحو 9.5 مليون برميل يومياً في عام 2025. وبما أن الصين تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم ، فإن الوكالة الدولية للطاقة تتوقع أن ترتفع واردات الصين النفطية لتصل إلى ما يقدر بحوالي 13.1 مليون برميل يومياً في عام 2030.

وعلى مدى العقد الأخير ، ازداد معدّل تطوّر واردات الصين من أفريقيا من كل المواد الخام بقدر أكبر من معدّل تطوّر وارداتها من بقية أنحاء العالم .فقد تمكّنت بيكين من توقيع عقود احتكار استخراج واستغلال خامات الكوبالت ، والتيتانيوم (التي تستخدم في عمليات تصنيع الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب) ، والفحم ، و اليورانيوم، و الذهب ، و المنجنيز، و الألماس ، والزنك مع حكومات كل من الكونغو، و نيجيريا ، و زامبيا ، و كينيا ، و السنغال ،و مصر ، و الجزائر ،و التشاد ، و إثيوبيا . وقدرت قيمة هذه العقود بنحو 29 مليار دولار ، بتمويل من بنك التنمية الصيني .

2-فتح أسواق أفريقية جديدة :

أمام العقبات العديدة التي تضعها الدول الغربية أمام دخول السلع الصينية لأسواقها، عملت بيكين على فتح قنوات تجارية مع بقية دول العالم. و مثّلت إفريقيا متنفّسا للتجارة الخارجية الصينية، حيث عرفت العلاقات التجارية الصينية – الأفريقية تطوراً كبيراً. و تضاعفت أكثر من عشر مرات منذ بداية القرن الحادي والعشرين، لتصبح الصين الشريك التجاري الثاني للقارة منذ عام 2010 بعد أمريكا ثم الشريك التجاري الأول سنة 2013. و تشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل بين الطرفين وصل إلى مستوى 200 مليار دولار في سنة 2014 ليتجاوز بذلك حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والقارة

الأفريقية بنحو الضعفين . ولتشجيع المبادلات التجارية مع افريقيا ألغت الصين الرسوم الجمركية على لما يقرب 60% من السلع المتبادلة مع 30 دولة افريقية .

3- استثمار الفوائض المالية :

سعت الصين إلى تنويع استثماراتها في العالم لتفادي وضع جميع بيضها في نفس السلّة. و اتجهت نحو الاستثمار في افريقيا ، من خلال التوقيع على عقود اقتصادية واستثمارية شملت شتى المجالات ، وهو ما عزز مركزها في تنمية القارة التي تحتاج بحسب التقديرات الأخيرة لـ"بنك التنمية الإفريقي ، إلى نحو 170 مليار دولار سنوياً ، لتطوير بنيتها التحتية والحفاظ على نموها الاقتصادي. وتعتبر أفريقيا ثالث أكبر وجهة للاستثمار الصيني بعد دول آسيا وأوروبا ،حيث تطور الاستثمار المباشر الصيني فيها من 20 مليون دولار في أوائل التسعينيات إلى ما يقرب من 100 مليون دولار في عام 2000. و وصل إلى أكثر من مليار دولار في عام 2006. وظل حجم هذا الاستثمار في تصاعد منذ عام 2006. ففي عام 2007 بلغ فيها نحو 110 مليون دولار، و 2.1 مليار دولار في عام 2010 ، و وصل في عام 2011 إلى 3.2 مليار دولار ، وأنخفض في عام 2012 إلى نحو 2.5 مليار دولار ، قبل أن يرتفع مجددا في عامي 2013 و 2014 ليصل إلى نحو 3.4 مليار دولار ، و أنخفض مرة اخرى في عامي 2015 و 2016 ليصل إلى نحو 3 مليار دولار ، و أرتفع في عام 2017 ليصل الى 4.1 مليار دولار ، " بعد قمة المنتدى الصيني الإفريقي لعام 2015 " ، حيث التزمت الصين فيها بالاستثمار بمبلغ 60 مليار دولار للقارة الأفريقية . و تواصل في الارتفاع ليصل لنحو 5.4 مليار دوار في عام 2018 ، ولكنه أنخفض في عام 2019 ليصل نحو 2.7 مليار دولار بسبب جائحة كورونا.

و على الرغم من المنحى التنازلي في التبادل التجاري والاقتصاد في العالم الناتج عن آثار وباء كورونا ، فقد حافظ الاستثمار الصيني في القارة السمراء على مستواه، إذ بلغ نحو 4.2 مليار دولار لسنة 2020 مليار دولار أي بزيادة قدرها 9.5% عن عام 2019، و في عام 2021 قارب 2 مليار د ولار ، و في عام 2023 قدّر بنحو 1.82 مليار دولار . وتوزّعت معظم هذه الاستثمارات على 52 دولة أفريقية .

ولا شك أن تلك المشروعات تسهم وبشكل كبير في خلق فرص العمل بأفريقيا ، اذ بلغت نحو أكثر من 130 ألف فرصة عمل في الفترة ما بين 2005 وحتي 2017.

4- استعمال المساعدات والمنح و القروض للوصول لشراكة دائمة :

تتميز المساعدات الصينية لأفريقيا بأنها لا ترتبط بأي شروط سياسية ، فالصين لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المتلقية للمساعدات ، وتحترم سياساتها و اختياراتها في اعتماد طرق واساليب التنمية التي تناسبها . و صنفت معظم المساعدات الخارجية الصينية التي تمنح بدون مقابل على انها مساعدات تهتم بالبنية التحتية والجوانب الاجتماعية والصحية ، إذا بلغ إجمالي المساعدات التي قدمتها الصين للدول

الإفريقية من 2012 إلى 2023 نحو 30.7 مليار دولار. وفي نهاية عام 2018 ، كان لدى الصين أكثر من 200 مشروع يتعلق بالبنية التحتية في إفريقيا ، مما يجعل الصين أكبر مانح للمساعدات في هذا المجال.

هذه المساعدات أسهمت في تطوّر حجم القروض الممنوحة للقارة الإفريقية. و تعتبر القارة السمراء المتلقي الأوّل للأموال الصينية منذ عام 2009 ، حيث قدمت لها الصين 10 مليار دولار في شكل قروض ميسّرة ، كما تضاعف هذا الالتزام ليصل إلى 20 مليار دولار من عام 2013 الى 2015. و حسب قاعدة بيانات جامعة بوسطن " فتقدّر القروض المقدمة من الصين إلى إفريقيا بنحو 170 مليار دولار خلال الفترة (2000-2023). و تطلب الصين ضمانات مادية و عينية لمنح هذه القروض مما يجعلها في مأمن من عدم قدرة الدول المدينونة على الوفاء بالتزاماتها. كما أسهمت سياسة بيكين بشأن المساعدات و القروض في إقامة شراكة حقيقية و دائمة مع عدّة دول إفريقية من جهة، و مجابهة مساعي الدول الغربية الرامية لإفشال هذه الشراكة من جهة أخرى.

و غالباً ما تثار تساؤلات حول مدى الشفافية في القروض التي تقدمها الصين للدول الإفريقية ، حيث تشير بعض التقارير إلى أن هناك نقصاً في الشفافية فيما يتعلق بالشروط والأحكام المرتبطة بهذه القروض .

و عادة ما تكون تفاصيل القروض ، مثل أسعار الفائدة ، وفترات السداد ، و الضمانات غير معلنة بشكل كامل. لكن الصين تؤكد أنها تتبع الإجراءات والمعايير الدولية في تقديم القروض. و تشير إلى أن هذه القروض جزءاً من مبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى تعزيز التنمية والبنية التحتية في الدول النامية . و رغم هذه التطمينات، فإن الجدل مازال قائما بشأن نقص الشفافية حول هذه القروض .

5- التعاون العسكري و إيجاد أسواق لمصانع الأسلحة و المنتوجات العسكرية الصينية:

تعد القارة الأفريقية أرض خصبة لتوسيع النفوذ الصيني السياسي ، و بعد أن تمكنت بيكين من الوصول إلى المجالات الاقتصادية الأساسية في أفريقيا مثل قطاع المرافق والاتصالات في الدول الأفريقية، بدأت في بناء علاقات سياسية وثيقة . ولأن التزود بالموارد الطبيعية الأفريقية ، وخصوصاً الطاقة منها ، باتت من مرتكزات الأمن القومي الصيني ، فمن الطبيعي أن تشهد حماية صينية لمناطق نفوذها بهذه القارة سواء عبر المشاركة في عمليات حفظ السلام المنتشرة ببعض الدول الأفريقية (ليبيريا ، الكوت ديفوار ، جنوب السودان ، السودان ، الكونغو الديمقراطية) ، أو عن طريق بيع السلاح . فقد استوردت أفريقيا 15% من الصادرات الصينية من الأسلحة خلال الفترة 2007 – 2012 التي بلغت قيمتها المالية 6462 مليون دولار. وخلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023 واصلت الصين توسيع نفوذها العسكري ، حيث تشير التقديرات إلى أن الصين صدرت أسلحة للقارة بقيمة 3.2 مليار دولار .

و تحافظ بيكين على سياسة عدم التدخل العسكري المباشر ، و لكنها تتخذ خطوات ملموسة للمساعدة في صنع السلام في البلدان الإفريقية ، والذي كان محور تركيز رئيسي " لمنتدي التعاون الصيني – الإفريقي 2018م " في سياق التعاون الاستراتيجي الشامل بين إفريقيا والصين . فهي تحاول حماية مناطق نفوذها ، من خلال المشاركة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة . وارسلت عدد من السفن الحربية لمكافحة عمليات القرصنة المتزايدة على الساحل الصومالي، و قدّمت أيضاً الدعم المادي واللوجستي للبعثات الدولية التي تهدف إلى إعادة الاستقرار في المناطق المضطربة بإفريقيا.

كما تعتبر الصين التشدد الإسلامي تهديداً أمنياً خطيرا لها، خاصة في ضوء المشاكل التي تواجهها في شينجيانغ . لذلك ، تقدم الدعم للجهود الدولية والمحلية لمكافحة الإرهاب في إفريقيا . و يشمل هذا الدعم تقديم التدريب العسكرية، والمساعدات اللوجستية والاستخباراتية للحكومات الأفريقية .

أما في حالات الانقلابات العسكرية ، فتفضل الصين الانتظار حتى تتضح الأمور قبل اتخاذ موقف رسمي، مع الاستمرار في التعامل مع الحكومات القائمة طالما أنها تستطيع تأمين مصالحها الاقتصادية والتجارية .

6- التوسّع الدبلوماسي :

عزّزت الصين علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأفريقية من خلال زيارات رفيعة المستوى واتفاقيات تعاون متنوعة ،مثل المنتديات والمؤتمرات. و تنظم الصين مؤتمرات مثل منتدي التعاون الصيني الإفريقي لتعزيز الحوار والتعاون بين الجانبين. و تهدف بيكين إلى تثبيت مكانتها في إفريقيا و كسب أصوات الدول الإفريقية لمساندتها في المحافل الدولية. كما تمثّل العلاقات الدبلوماسية وسيلة للوقوف في وجه التهديدات الغربية ولحماية المصالح الاقتصادية و السياسية الصينية.

كما تعتمد الحكومة الصينية على الدبلوماسية الهادئة والمساعدات الاقتصادية كأدوات للتعامل مع الصراعات العرقية . فهي ترى أن تمويل مشاريع تنموية سيسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ، و يقلل من حدة الصراعات العرقية .

7-الانتشار الثقافي :

عملت بيكين على ادخال الثقافة الصينية في الدول الإفريقية من خلال تقديم المنح الدراسية للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعات الصينية، و إهداء الأفلام و المسلسلات لتلفزيونات الإفريقية . بالإضافة إلى ذلك تقوم الصين بإنشاء معاهد كونفوشيوس في العديد من الدول الإفريقية لتعزيز اللغة والثقافة الصينية. و منها على سبيل المثال وليس الحصر مصر حيث يوجد معهد كونفوشيوس في جامعة القاهرة،

و جنوب إفريقيا التي يوجد فيها عدد من المعاهد، و كينيا في جامعة نيروبي، و نيجيريا في جامعة لاغوس ، و غانا في جامعة أكرا ، و تنزانيا في جامعة دار السلام ، و في إثيوبيا بجامعة أديس ابابا. و هناك عدد آخر من معاهد كونفوشيوس منتشرة في الدول الأفريقية الأخرى. و تهدف هذه المعاهد إلى نشر و تعليم اللغة الصينية، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات الثقافية والتعليمية بين الصين والدول الافريقية .

المحور الثالث: آفاق الدور الصيني في افريقيا في ظلّ تطوّر المشهد الجيوسياسي العالمي:

تواجه الصين عدة تحديات منذ بداية ظهورها في القارة الأفريقية حيث باتت مصدر قلق للولايات المتحدة ومعظم دول الاتحاد الأوروبي لأنها ذات نفوذ اقتصادي وسيطرة استثمارية. و من أهم هذه التحديات ما يلي:

1 . التباعد الجغرافي بين الجانبين : صحيح أن ثمة تعزيزات صينية لتسهيل الربط مع دول القارة الأفريقية ضمن مشروعها (الحزام والطريق) إلا أنه لوحظ تركيزها على دول شرق وجنوب شرقي أفريقيا و عدم التفكير بصفة جديّة في المناطق الغربية.

2 . التنافس الدولي والإقليمي في القارة: تواجه الصين تنافساً دولياً وإقليمياً قوياً في القارة الأفريقية ، ذلك التنافس الذي قد يصل إلى حد النزاع جرّاء مؤامرات تحاك ضدّ وجودها مثل تأجيج الصراعات داخل الدول الصديقة للصين من قبل كثير من الأطراف التي يسعى بعضها للاحتفاظ برصيد وجودها في تلك القارة ، وبعضها يسعى إلى كسب مناطق وجود ونفوذ من خلال توثيق علاقاته بقادة دول القارة بشتى الطرق .

3 . ضعف الروابط الثقافية واللغوية بين الجانبين : وهو ما يجسد في عائق اللغة ، إذ إن معظم مناطق القارة بحكم الاستعمار القديم تتحدث إلى جانب اللغات المحلية إما اللغة الإنجليزية أو الفرنسية ، وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان التواصل المجتمعي بين الجانبين .

4 . تنامي القلق الأمريكي من المساعدات الصينية : وهو من التحديات الكبيرة التي تواجهها بيكين حيث تنتقد واشنطن التسهيلات التي تقدمها الصين لأفريقيا ، والتي لا تتقيد مطلقاً بأية شروط سياسية نظرا لرفض الصين ربط علاقاتها الاقتصادية مع القارة سواء بسجلات حقوق الإنسان أو الديمقراطية على نحو ما تفعل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية . و تشير توجهات السياسة الدولية، ولا سيما لدى صانعي القرار من الغربيين إلى أن الصين أصبحت إحدى القوى الدولية الرئيسة الفاعلة في أفريقيا ، وهو الأمر الذي يمثل تحدياً حقيقياً ليس للأهداف والمصالحة الأمريكية والأوروبية التقليدية فحسب ، وإنما

أيضاً للمشروع الغربي العالمي الرامي إلى الترويج والنشر للديمقراطية وحقوق الإنسان ، والذي لا ينال اهتماماً صينياً في إطار تعاملها مع دول أفريقيا .

6 . الحوكمة والشفافية : هناك انتقادات بأن الشركات الصينية قد تتجاهل المعايير الدولية للحوكمة والشفافية ، مما يؤدي إلى فساد وسوء إدارة المشاريع .

و إذ ما تمكّنت بيكين من النجاح في التعامل مع التحديات المشار إليها سابقا و في ظل المشهد الجيوسياسي العالمي المتغير والصعود المتزايد لدول الجنوب العالمي ، يمكن توقع مسار الصين المستقبلي في إفريقيا من خلال مجموعة من العوامل و التوجهات على النحو التالي :

1 - توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية : ستستمر الصين في تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية من خلال الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية ، و الطاقة ، والصناعات التحويلية . و سيظل التبادل التجاري بينها و بين إفريقيا محوراً رئيسياً لهذه العلاقات ، حيث ستسعى إلى تأمين الموارد الطبيعية والأسواق لصادراتها .

2 - تنويع الاستثمارات : من المتوقع أن تقوم الصين بتنويع استثماراتها في إفريقيا لتشمل قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا والابتكار، و الصحة ، والتعليم . هذا التنوع سيساعد في تعزيز التنمية الشاملة وتقوية العلاقات الثنائية

3 - تعزيز التعاون الأمني والعسكري : نظراً لتزايد الصراعات والتحديات الأمنية في بعض الدول الأفريقية ، ستسعى الصين إلى تعزيز التعاون الأمني والعسكري من خلال مزيد تقديم التدريب والمعدات العسكرية ، وكذلك المشاركة في جهود حفظ السلام ، لتعزيز استقرار الدول الأفريقية و حماية استثماراتها ومصالحها الاستراتيجية .

4 - السياسة الخارجية متعددة الأطراف : نتوقع أن تستمر الصين في تعزيز دورها في المنظمات الدولية والإقليمية ، مثل الاتحاد الإفريقي ، لتعزيز التعاون متعدد الأطراف والعمل تصدّر المشهد السياسي في إفريقيا . و ستكثّف بيكين من مبادراتها مثل منتدى التعاون الصيني الأفريقي لتنسيق الجهود والمشاريع المشتركة .

5 - التركيز على التنمية المستدامة : قد تزيد الصين من تركيزها على المشاريع التي تدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك الطاقات المتجددة والمشاريع البيئية . و هذا يعكس التزام بيكين بالتحول نحو اقتصاد أكثر استدامة عالمياً ومحلياً .

و بوجه عام ، من المتوقع أن تستمر الصين في لعب دور بارز في إفريقيا من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية، وتنويع الاستثمارات ، وتعزيز التعاون الأمني ، والانخراط في السياسات الخارجية متعددة الأطراف . لكن سيتعين عليها التعامل مع التحديات المحلية والمنافسة الدولية لضمان استدامة نفوذها ومصالحها في القارة .

المحور الرابع: تحليل موضوعي للتوسّع الصيني بإفريقيا.

ينتقد العديد من المراقبين الغربيين السياسات الصينية في إقراض الدول الإفريقية مبالغ ضخمة لتنفيذ مشاريع بنية تحتية كبرى ، مما يؤدي إلى زيادة مستويات الديون بشكل كبير قد يصعب على تلك الدول سدادها و يعرّضها لمشكلات اقتصادية كبيرة ، مثل الإفلاس أو الحاجة إلى إعادة هيكلة الديون في المستقبل. فهم يرون أن الصين تستخدم "فخ الديون" كوسيلة لزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي في إفريقيا من خلال تقديم قروض كبيرة لدول لا تستطيع سدادها . و يؤكّدون أن بيكين ستفرض شروطاً سياسية واقتصادية في المستقبل .

فبين عامي 2000 إلى 2018 اقترضت 50 دولة إفريقية من أصل 54 من الصين بأشكال مختلفة . وفي عام 2020 ، كانت جمهورية الصينة الشعبية تحتفظ بما يقرب من 21% من الدين العام الخارجي غير المسدد في القارة الإفريقية. و جزء كبير من هذه القروض تم منحها وفق ضمانات رهنية مثل المناجم أو مشاريع البنية التحتية.

و يضيف المنتقدون أن الصين تمتلك 29% من ديون زامبيا ، و32% لإثيوبيا ، و 39% لأنغولا ، و 43% لجمهورية الكنغو الديمقراطية ، و 70% لجيبوتي . و هذه الدول تجد نفسها غالبا عاجزة تسديد ديونها الخارجية . و يرون أن أمام هذه الوضعية من المتوقع أن تصبح تبعيتها للسياسة الصينية أمراً حتمياً ، مما يقوض سيادتها . و يستشهدون بمثال ميناء هامبانتوتا في سريلانكا حيث اضطرت الحكومة لتأجير الميناء لشركة صينية لمدة 99 عاما بعد أن عجزت الحكومة السريلانكية عن سداد الديون. وفي حين أيدت الصين مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين إثر انتشار جائحة كورونا ، فإنها لا تزال مترددة في الانضمام إلى " نادي باريس " ، وهو منتدى الدائنين السياديين الذي يحدد القواعد العامة لإدارة الديون وإعادة هيكلتها ، وذلك لتبقى ربما في منأى عن الرقابة الدولية .

و للردّ على هذه الانتقادات ، تؤكد الصين أن مساعدتها المالية تأتي في إطار تعزيز التنمية وتحسين البنية التحتية للدول الافريقية. و تشدد على أن قروضها تتم بناءً على طلب الدول المستفيدة وأنها تعمل بشفافية

ومع احترام كامل لسيادة الدول . كما تشير بيكين إلى أن الكثير من المشاريع الممولة قد أسهمت في تحسين مستويات الحياة وتوفير فرص العمل ، وليست جميع الدول التي تحصل على قروض تعاني من مشاكل في السداد. و تعطي مثال دولتي أثيوبيا وكينيا اللتان استفادتا بشكل كبير من التمويلات الصينية في تحسين بنيتها التحتية ودفع عجلة نموها الاقتصادي .

و بعيدا عن المواقف المنحازة، فمن الضروري تحليل الدور الصيني في إفريقيا و مدى نجاح بيكين في تحقيق أهدافها من التغلغل بإفريقيا. و من هذا المنطلق وجب الإشارة الى أن الانخراط الصيني في أفريقيا له طابع خاص ويميزه عن تجارب القوى العالمية الأخرى. كما له إيجابيات و سلبيات. فقد ساهمت الصين بشكل كبير في تحسين البنية التحتية في إفريقيا ، مما عزّز النمو الاقتصادي وزاد من فرص العمل في عدّة دول. كما ساعدت المشاريع الصينية في تحسين النقل والخدمات اللوجستية مما طوّر التجارة الداخلية والخارجية. و كانت التمويلات الصينية للمشروعات الاستثمارية الكبرى ضرورية في ظلّ شحّة الموارد و رفض المؤسسات المالية الدولية منح القروض. و هذا ما ساعد في سد فجوة التمويل التي تعاني منها العديد من الدول الأفريقية . كما لم تبخل الصين بشأن نقل التكنولوجيا وتقديم التدريب اللازم لعدّة دول من القارة السمراء ، مما ساعد في بناء قدرات محلية وتعزيز المهارات التقنية .

و هذا الانخراط الصيني قد يكون له تأثير سياسي على دول القارة ، فقد سعت بيكين إلى تعزيز نفوذها من خلال استثماراتها الاقتصادية و هذا يمكن أن يؤدي إلى تبعية سياسية واقتصادية لبعض الدول الافريقية، على غرار ما وقع في السابق مع الدول الاستعمارية .

ولكن بشكل عام ، ينظر إلى الانخراط الصيني في إفريقيا كعامل مهم أسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والبنية التحتية. ولكن من الضروري الانتباه لبعض المسائل مثل مسألة الديون و موضوع التبعية الاقتصادية والسياسية .

و على عكس القوى الغربية ، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، التي تهتم بقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان في المنطقة و محاربة الفساد ، و ربط ذلك بمنح الإعانات و القروض، فإن الصين تركّز بشكل كبير على تمويل مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والجسور والسكك الحديدية والمطارات دون الخوض في مثل هذه المسائل. و هذا جعلها تزيح الدول الغربية و تصبح شريكاً مفضلاً لدى الدول الافريقية، رغم أن الولايات المتحدة و دول أوروبية لم تلق بعد المنديل و ما تزال تزاحمها في هذا الشأن.

كما يجب الإشارة إلى أن انشاء منتدى التعاون الاقتصادي الأفريقي الصيني في عام 2000 قد ساهم في تنمية العلاقات الاقتصادية و السياسية بين الطرفين، حيث تحسنت بشكل ملحوظ مؤشرات التبادل التجاري والاستثماري بينهما. و يمكن القول أن العلاقات الاقتصادية بين الصين وأفريقيا تسير في الاتجاه التكاملي

وليس التنافسي. كما أن مبادرات الصين لبناء وتحسين البنية التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية وأنظمة الاتصالات تعتبر بمثابة اضافة مهمة لاقتصاديات إفريقيا مما ساعد هذه الأخيرة على تخطى العديد من العقبات التنموية في مجالات مختلفة ، وبالتالي فان العلاقات الاقتصادية بين الصين وأفريقيا قائمة على مبدأ الفائدة المشتركة .

و من النقاط السلبية في العلاقات الصينية الافريقية استمرار القارة في انتاج وتصدير مواردها الطبيعية على رأسها الطاقة والمعادن ، بينما تستورد السلع المصنعة من الصين . و من الضروري العمل على تغيير هذا الواقع و ذلك بمدّ يد المساعدة للدول الإفريقية من أجل تطوير قطاعها الصناعي. فالصين تتمتّع بالتفوق في مجال التقنيات ورأس المال والخبرات الفنية ، و هي في حاجة للموارد الطبيعية والأسواق الافريقية. و هذا من الممكن الاستفادة منه لبناء علاقة متينة في صالح الجانبين. و يمكن للدول الافريقية التركيز على كيفية الاستفادة من القدرات الصينية بما يطوّر اقتصاداتها ويرفع درجة تنافسيتها .

و على أفريقيا أن تضع الشروط الضرورية أمام المستثمرين الصينين من أجل توظيف العمالة الأفريقية، فعادة ما تقوم الشركات الصينية بتشغيل عمالة صينية بالمشروعات التي تنفّذها في أفريقيا. و في هذا الشأن، نلاحظ عدم وجود خطة أفريقية يمكن من خلالها تعزيز الدور التنموي للاستثمارات الصينية من أجل تأهيل العنصر البشري الأفريقي ونقل الخبرات إليه .

كما يجب الإشارة لضعف القدرات التفاوضية للحكومات الأفريقية. فإلى حد الآن ، لم تتمكّن القارة السمراء من الاستفادة كما يجب من التواجد الاقتصادي الصيني. فهناك ضرورة لبناء شراكة متكافئة تمكنها من نقل التكنولوجيا وبناء اقتصاديات منتجة و وضع خطط تنموية يمكن من خلالها الاستفادة من القدرات الصينية في قطاعات بعينها مثل مجال البنية التحتية و تجربتها في الزراعة وتنمية الريف .

و من الضروري أن تحدد مبادرة (الحزام والطريق) التي أطلقتها الصين بهدف تعزيز الترابط والتعاون، دور الدول الافريقية و كيفية الاستفادة منها./.